مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

**اسم المقال:** دراسة تحليلية لدور المناخ الاستثماري السوري في عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
**اسم الكاتب:** د. نزار قنوع، د. طرفة شريقي، رولا غازي اسماعيل.
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4155
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/03 08:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (2)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (2) 2009

# دراسة تحليلية لدور المناخ الاستثماري السوري في عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر( FDI)

**الدكتور نزار قنوع***
**الدكتور طرفة شريقي****
**رولا غازي اسماعيل*****

**(تاريخ الإيداع 22 / 2 / 2009. قُبِل للنشر في 2009/4/21)**

## □ الملخّص □

تعاظم في الوقت الحالي دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي كأحد الآليات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وقد سعت هذه الدول لاجتذاب هذه الاستثمارات متنافسة فيما بينها من خلال تهيئة المناخ الملائم لها. وسوريا كغيرها من البلدان النامية بحاجة لهذه الاستثمارات لحل الكثير من مشاكل الاقتصاد السوري فقد أصبحت هذه الاستثمارات أحد الموارد الرئيسية التي ترفد المقدرات الوطنية التي توجه الخطة الخمسية العاشرة نحو تعظيم دورها في ظل محدودية الموارد المحلية المتاحة، حيث تستهدف الخطة الخمسية تحقيق معدل نمو 7% في عام 2010، وذلك استناداً إلى توقع استثمارات مباشرة سنوية لا تقل عن 7 مليارات دولار. ولذلك كان لابد لنا من دراسة المناخ الاستثماري في سوريا بهدف التعرف على الدور الذي لعبه ويمكن أن يلعبه في عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر– مناخ الاستثمار– مؤشرات مناخ الاستثمار– التدفقات الاستثمارية.

* أستاذ – قسم الاقتصاد و التخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية–سورية.
**مدرس – قسم الاقتصاد و التخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية –سورية.
***طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد و التخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (2)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (2) 2009

# An Analytical Study for The Role of The Syrian Investment Environment in Attracting The Foreign Direct Investments

**Dr. Nizar Qanoua***
**Dr. Tarafa Shreiqi ****
**Roula Ghazee Ismaiel * ****

**(Received 22 / 2 / 2009. Accepted 21/4/2009)**

## □ ABSTRACT □

The role of the foreign direct investments (FDI) has increased on the international level as one of the basic mechanisms to achieve economic growth in the developing countries. These countries sought to attract these competing investments by providing the suitable environments for them. Syria is in need for these investments to solve many of the Syrian economy problems. These investments became the main resources that supply the national powers that direct the tenth quinquennial plan to maximize its role under the limited available local resources. The quinquennial plan aims to achieve a rate of growth 7% in2010, according to expecting direct annual investments of about seven billion dollars. So there is a necessity to study Syrian investment environment to get an idea about the role which it played and will play in attracting the foreign direct investments

**Keywords:** The foreign direct investments, The investment environment, The indicts of the investment environment, The investment flows.

***Professor , Department of economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University Lattakia, Syria.**
****Assistant Professor. , Department of Economics, Faculty of Economics,Tishreen University, Lattakia, Syria**
***** Postgraduate Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

## مقدمة:

تسعى غالبية الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قد أصبحت هدفاً رئيساً تسعى لتحقيقه هذه الدول، ومنها الدول العربية. وذلك من أجل زيادة دخلها القومي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد والارتقاء بمستواه المعيشي.باعتبار أن تحقيق هذه الأهداف والغايات النبيلة يتطلب توفير موارد مالية، تفوق في الغالب ما يمكن تعبئته من المدخرات المحلية التي تتسم أصلاً بالضعف، بسبب ضعف متوسط دخل الفرد حيناً، وتسرب بعضها في أغراض غير اقتصادية حينا آخر، وهروبها إلى الخارج تارة، لتحرم بلدانها من الموارد المالية المتاحة التي يمكن الاستفادة منها في تمويل الاستثمار المحلي. الأمر الذي يجعل العديد من الدول العربية مضطرة لا محالة إلى الاستعانة بمصادر التمويل الدولي، ومنه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كي تشارك هي الأخرى في تمويل التنمية الاقتصادية التي تعتبر التحدي الكبير الذي يواجه جميع الدول العربية.

## أهمية البحث وأهدافه:

تحتاج سوريا إلى مزيدٍ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق مزيدٍ من فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين. وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات إلى القوانين والتشريعات الخاصة بجذب الاستثمار المباشر، إلا أن سوريا لم تنجح حتى الآن في أن تصبح موقع جذب للاستثمار الأجنبي المباشر كغيرها من الدول العربية،فالبيانات تؤكد ضآلة نصيب سوريا من هذه الاستثمارات. ولذلك المشكلة الأساسية للبحث تتركز في التعرف على أهم نقاط الضعف في المناخ الاستثماري لسوريا ، هذا المناخ الذي يمكن أن يلعب دوره في جذب أو طرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتتمثل أهداف البحث بما يلي:

1. التعرف على حصة سوريا من الاستثمارات العالمية ومقارنتها بغيرها من الدول العربية.
2. التعرف على سمات المناخ الاستثماري في سوريا.
3. التعرف على نقاط الضعف في السياسات الاقتصادية وذلك على مستوى الاقتصاد الكلي.
4. التعرف على السياسات التي تساعد في تحسين المناخ الاستثماري وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.

## منهج البحث:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرضنا لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر ولمفهوم المناخ الملائم لهذا الاستثمار، بالإضافة لذلك اعتمدنا المنهج الإحصائي من خلال الاستعانة بالجداول الإحصائية لقيم مؤشرات مناخ الاستثمار والمعادلات الرياضية التي تمكنّا بواسطتها التوصل إلى القيم النهائية للمؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار للدول العربية.

## فرضيات البحث:

1. إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أهم عناصر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية.
2. إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بتحقيق استقرار اقتصادي للبلد المضيف.

3. تحسين المناخ الاستثماري العام في سوريا من شانه أن يؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. إن تفاعل البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة مع البيئة السياسية والقانونية والمالية والنقدية، يكوُن المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## النتائج والمناقشة:

**أولاً – تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ( FDI): [2]** يعرّف **الاستثمار الأجنبي المباشر ( FDI )**: بأنّه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعاتٍ تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدرٍ من التأثير على عمليات تلك المشروعات لتحقيق الأهداف المرجوة. وأما تعريف منظمة التجارة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للاستثمار الأجنبي المباشر: [3] فهوأي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ) والذي يتحصل أو يمتلك أصولاً في بلد آخر ( البلد المضيف أو المستقبل ) وذلك قصد تسيير هذه الاستثمارات.

**ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): [4]**

**1**– الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:وهو الاستثمار الذي يسعى نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والخام لدى الدول النامية، وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى.

2– الاستثمار الباحث عن الأسواق:و ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية في أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات.

3– الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع عندما تقوم الشركات الأجنبية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية من خلال الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة.

4– الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

وأهم أشكال هذا النوع (الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية )هي [5]:

a – الاستثمار المشترك ( Joint venture )

b– الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (wholly – Owned FDI )

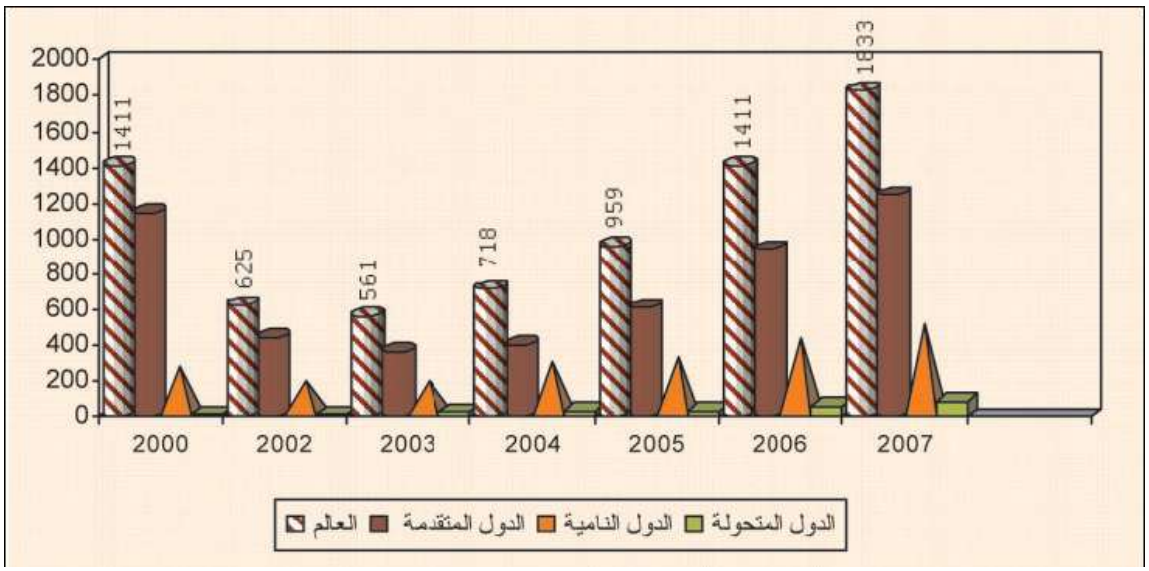
c– مشروعات أو عمليات التجميع ( Assembly Operations )

d – الاستثمار في المناطق الحرة( Free Zones )

**ثالثاً:تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا[6]:**

أظهر تقرير الاستثمار الدولي لعام 2008 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغ ذروته في عام 2007، حيث نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة عالمياً خلال عام 2007 وللعام الخامس على التوالي بمعدل 30% لتصل إلى 1833 مليار دولار مقارنةً بنحو 1411 مليار دولار في عام 2006 وبما يتجاوز المستوى القياسي الذي بلغته عام 2000 بنحو 100 مليار دولار، وذلك على الرغم من الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني من عام 2007. و بحسب البيانات الواردة في التقرير شهدت المجموعات الاقتصادية الرئيسية (الدول المتقدمة، النامية والاقتصاديات الانتقالية) نمواً مستمراً في التدفقات الواردة إليها حيث بلغت حصة الدول المتقدمة حوالي 1248 مليار دولار (ما نسبته 68.1% من الإجمالي).وقد حافظت الولايات

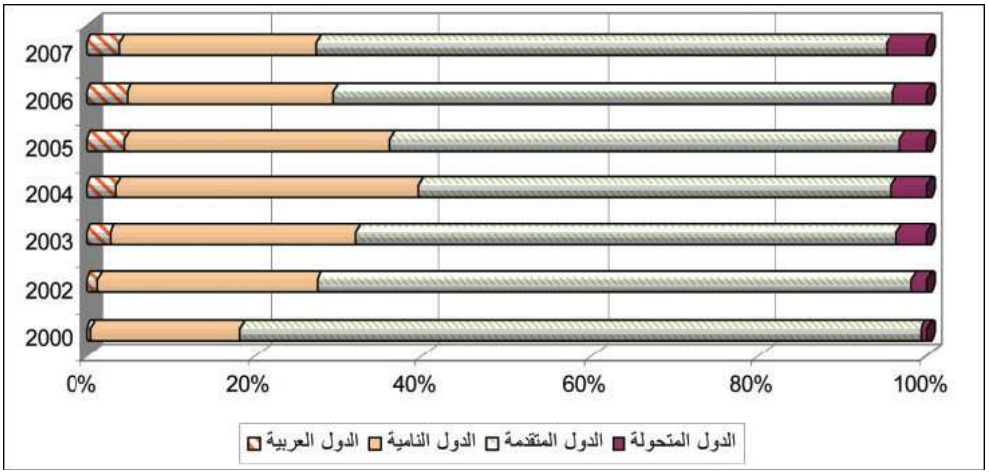
المتحدة على مركزها كأكبر الدول المضيفة تليها المملكة المتحدة وفرنسا وكندا وهولندا. وكان الاتحاد الأوروبي قد اجتذب قرابة ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتقدمة،وفي هذا دليل واضح على توفر المناخ الاستثماري الملائم فيه و خاصة بيئة العمل.أما وفي الدول النامية فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أعلى مستوياتها على الإطلاق 500 مليار دولار أي زيادةً بنسبة 21% عن مستواها في عام 2006،أما حصة الاقتصاديات المتحولة فقد بلغت حوالي 85.9 مليار دولار (ما نسبته 4.7%).ويظهر الشكل(1) أن هناك زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعات العالم الثلاث خلال الفترة من عام 2000 حتى2007.




**الشكل( 1): الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعات العالم الثلاثة عبر السنوات 2000-2007**

المصدر :الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2008،"الشركات عبر الوطنية و تحديات البنية التحتية"

وبالنسبة للدول العربية فقد ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها خلال الفترة من عام 2000 وحتى 2007 وذلك وفقاً لتقرير الاستثمار لعام 2008 [7]وهذا ما نراه في الشكل(2)



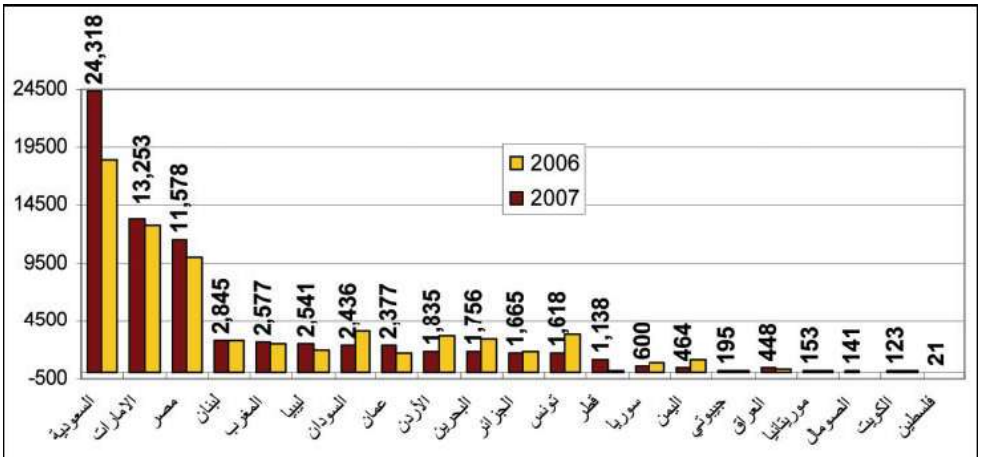

**الشكل (2): الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة 2000-2007**

المصدر :الانكتاد.تقرير الاستثمار العالمي 2008،الشركات عبر الوطنية و تحديات البنية التحتية .

وحسب البيانات التفصيلية يبلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (21 دولة شملها التقرير) خلال عام 2007 نحو 72.9 مليار دولار مقابل 69.9مليار دولار عام 2006، أي بزيادة محدودة بلغت نسبتها 3%. على الرغم من تلك الزيادة فقد تراجعت حصة الدول العربية من هذه التدفقات إلى ما نسبته 3.9% في الإجمالي العالمي ، بعد أن شهدت السنوات السابقة اتجاهاً تصاعدياً لحصة الدول العربية في الإجمالي العالمي من 0.4% عام 2000 إلى نحو 4.8% للعامين 2005و 2006[8].

وتعزى الزيادة في إجمالي التدفقات الواردة إلى الزيادة الملحوظة التي شهدتها التدفقات الواردة إلى (13) دولة عربية ، حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى عربياً والثامنة عشر عالمياً في قائمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر متقدمةً من المرتبة العشرين للعام 2006، حيث نمت التدفقات الواردة إليها بمعدل 33% لتصل إلى 24.3 مليار دولار عام 2007. وحلّت الإمارات في المرتبة الثانية، حيث ارتفعت التدفقات الواردة إليها بدرجة محدودة بما نسبته 3% لتبلغ ما قيمته 13.3 مليار دولار، تلتها مصر التي استقبلت زيادة ملحوظة بنسبة 15% لتصل إلى 11.6 مليار دولار. وبينما تضاعفت التدفقات الواردة إلى سلطنة عمان لتبلغ 2.4 مليار، واجتذبت كل من العراق وفلسطين والصومال وموريتانيا تدفقات استثمارية محدودة لأسباب جيوسياسية. وقد تزايدت تدفقات الاستثمارات المباشرة بدرجة محدودة للغاية في كل من الكويت، ولبنان والمغرب. وقد كانت الزيادة ملحوظة في ليبيا بنسبة 26% (من 2.0 إلى 2.5 مليار دولار ) وتضاعفت في قطر سبع أمثال مستواها عن عامها السابق (من 159 مليون دولار إلى 1.1 مليار دولار) أما جيبوتي فقد تزايدت بها ( من 164 مليون دولار إلى 195 مليون دولار).وفي المقابل شهدت تدفقات الاستثمار المباشرة الواردة تراجعاً في 8 دول عربية إذ انخفضت في اليمن بنسبة 59% لتصل إلى 464 مليون دولار ، تلتها تونس بنسبة 51% لتصل إلى 1.6 مليار دولار ثم الأردن والبحرين بنسبة 43%و 40% على التوالي. لتبلغ التدفقات نحو 1.8 مليار دولار في كلا الدولتين . وقد تراجعت التدفقات في كل من السودان وسورية بنفس النسبة تقريباً (31%) كما تراجعت بدرجة محدودة في الجزائر بما نسبته 7% لتبلغ 1.7 مليار دولار. وكذلك في موريتانيا ولكن بدرجة محدودة للغاية[7].

ويظهر لنا الشكل (3) اختلاف تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية بين عامي 2006 و2007. فنجد دولاً كالسعودية والإمارات ومصر قد استأثرت بالحصة الأسد من هذه التدفقات وذلك للعامين 2006و2007، بينما نجد أن هناك دولاً أخرى مثل سورية لم تحصل إلا على كميات قليلة بالنسبة لحصص الدول الأخرى بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن هناك تراجعاً في التدفقات الداخلة إلى سوريا من عام 2006 إلى 2007.




**الشكل (3) اختلاف تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية بين عامي 2006 و 2007**

**الأرقام بالمليار دولار**

المصدر :الانكتاد.تقرير الاستثمار العالمي 2008،الشركات عبر الوطنية و تحديات البنية التحتية .

أما الجدول (1)فيرينا التدفقات الاستثمارية إلى الدول العربية خلال الفترة 2000-2007

**الجدول رقم (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2000-2007)**

| الدولة/ السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 515- | 1.184 | 1.307 | 4.256 | 8.359 | 12.000 | 10900 | 12806 |
| مصر | 1.235 | 510 | 647 | 237 | 2.157 | 5.376 | 10042.8 | 11578 |
| المغرب | 215 | 2.825 | 481 | 2.429 | 1.070 | 2.933 | 2450 | 2577 |
| السعودية | 1.884 | 20 | 453 | 778 | 1.942 | 4.628 | 18293 | 24318 |
| لبنان | 298 | 249 | 257 | 2.860 | 1.899 | 2.573 | 2739 | 2845 |
| السودان | 392 | 574 | 713 | 1.349 | 1.511 | 2.305 | 3541 | 2436 |
| الجزائر | 438 | 1.196 | 1.065 | 634 | 882 | 1.081 | 1795 | 1665 |
| البحرين | 364 | 81 | 217 | 517 | 865 | 1.049 | 2915 | 1756 |
| تونس | 779 | 486 | 821 | 584 | 639 | 782 | 3312 | 1618 |
| قطر | 252 | 296 | 624 | 625 | 1.199 | 1.469 | 159 | 1138 |
| الأردن | 787 | 100 | 64 | 436 | 651 | 1.532 | 3219 | 1835 |
| سورية | 270 | 110 | 1.030 | 180 | 275 | 500 | 885 | 600 |
| سلطنة عمان | 16 | 83 | 26 | 489 | 200 | 715 | 1623 | 2377 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| موريتانيا | 40 | 92 | 118 | 214 | 5 | 115 | 155 | 153 |
| الكويت | 16 | 147- | 7 | 67- | 24 | 250 | 122 | 123 |
| فلسطين | 62 | 20 | 5- | - | 3- | - | 19 | 21 |
| العراق | 3- | 6- | 2 | - | 90 | 300 | 383 | 448 |
| جيبوتي | 3 | 3 | 4 | 14 | 39 | 23 | 164 | 195 |
| الصومال | - | - | - | 1- | 21 | 24 | 96 | 141 |
| ليبيا | 142- | 101 | 145 | 142 | 364- | 261 | 2013 | 2541 |
| اليمن | 6 | 136 | 102 | 6 | 144 | 266- | 1121 | 464 |

المصدر :مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الانكتاد)،تقرير الاستثمار العالمي لعامي2006-2008.

وهكذا ومن خلال مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية نجد مايلي:

- هناك اختلاف في حصص الدول العربية من هذه الاستثمارات فهناك من الدول من استأثر بحصص كبيرة وخاصة عامي 2006 وعام 2007 ومنها السعودية، بينما هناك دولاً أخرى لم تدخلها إلا كميات قليلة جداً من هذه الاستثمارات كالصومال ، جيبوتي، العراق، سوريا.

- بعض الدول ازدادت إليها التدفقات بعد أن كان هناك نقص شديد في التدفقات إليها ومثال على ذلك ليبيا والتي ازدادت فيها تدفقات الاستثمار المباشر بشكل كبير عامي 2006-2007.

- وبالنسبة لسورية نجد أن حصتها من هذه التدفقات كانت قليلة وأعلى قيمة بلغتها كانت عام2002 ، ثم انخفضت هذه التدفقات . وإذا ما قارنا حصة سورية من هذه التدفقات بالحصص الأخرى للدول العربية فنجد أنها من اقل الدول المستقطبة للاستثمارات المباشرة.وفي هذا دليلُ واضحُ على ضعف المناخ الاستثماري في سوريا مقارنةً بغيره من الدول العربية.وللتعرف على نقاط هذا الضعف لابد من دراسة تحليلية للمؤشر المركّب لمناخ الاستثمار في سوريا و مقارنته بمثيله للدول العربية الأخرى.

**رابعاً:تعريف مناخ الاستثمار المناسب** : حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً وإيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. وترى المؤسسة بأنّ هذه العناصر عادةً ما تؤثر وتتأثر ببعضها بعضاً، ممّا يخلق أوضاعاً جديدةً بمعطياتٍ مختلفةٍ تترجم في محصلتها إلى عوامل جذبٍ أو نوازع طردٍ لرأس المال [9]. وهكذا فلا بد ألاّ ننسى في أنّنا نعيش – وبشكلٍ متزايدٍ – في اقتصادٍ عالميٍ متنافسٍ ، وتمثل كل منطقة بما تتضمنه من عناصر جذبٍ أو طردٍ قطباً منافساً للمناطق الأخرى في سوقٍ عالميةٍ مفتوحةٍ فلا تكاد توجد منطقة واحدة في العالم تتمتع بوضع احتكاري في جذب الموارد المالية ، وإنّما أصبح العالم على اتساعه ساحةً للمنافسة على الموارد المالية. وكل بلدٍ على حدا كسوق لاجتذاب الموارد المالية هو في حقيقة الأمر في تنافسٍ مع بقية مناطق العالم ، وقدرتها على جذب هذه الموارد المالية يتوقف إلى حد بعيد على قدرتها على توفير الشروط والظروف الأفضل لحسن استغلال هذه الموارد من حيث توفير العائد والسيولة والأمان لها، وتظهر أهمية هذا الجانب التنافسي عندما يتعلق الأمر بالموارد المالية الخاصة والاستثمارات الخاصة ،

فهذه أموال تبحث أساساً عن العائد المالي مع مراعاة المخاطر [10]. ويمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بأنّها تلك التي تتسم بعجزٍ طفيفٍ في الموازنة العامة، وبعجزٍ محتملٍ في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية. والتي تتصف أيضا بمعدلاتٍ متدنيةٍ للتضخم ، سعر صرف مستقر ، بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات[11].

**خامساً:تحليل المؤشر المركّب لمناخ الاستثمار:**

يستند المؤشر المركّب لمناخ الاستثمار إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشمل مؤشر السياسة النقدية،مؤشر سياسة التوازن الداخلي ومؤشر سياسة التوازن الخارجي. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن قرار المستثمر الأجنبي بتوجيه استثماراته إلى المنطقة دائماً يأتي كرد فعلٍ للتطورات التي تعكس تحسن أو تراجع المناخ الاستثماري في هذه المنطقة [12].

**- مؤشر السياسة النقدية[13]:**

عادةً ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشرٍ يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية. ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية . وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما ينظر إليه في بعض الأحيان بوصفه مؤشراً لدرجة الاستقرار السياسي خصوصاً في الأقطار التي تعاني من معدلاتٍ مرتفعةٍ من التضخم ،الأمر الذي يساعد على انتشار ظاهرة الدولرة حيث تحل العملة الأجنبية وتحديداً الدولار محل العملة الوطنية كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة، وسينعكس ذلك بشكل ارتفاع في معدلات هروب المدخرات المحلية إلى الخارج . كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير أو المضاربة في المباني أو في المعادن النفيسة ، ويبتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب آفاقاً بعيدة المدى .وقد تتبع حكومة بلد سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقاً لطبيعة الاختلال الاقتصادي للبلد،ويترتب على إتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة في الاستثمار تتمثل أهمها:

-إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار لأنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على القروض و بالتالي زيادة تكاليف المشروع و انخفاض هامش الربح المتوقع.

-إن انخفاض الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى تضييق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار.

أما في حالة إتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي ،فان الزيادات في عرض النقود ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة،وبالتالي تشجيع الاستثمار .كما قد تؤدي هذه الزيادة و في الوقت نفسه إلى توسيع حجم السوق وزيادة الإنتاج و الاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع و الخدمات و يتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي و قدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي و إلا أدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم. ويظهر الجدول رقم (2) قيم هذا المؤشر بالنسبة للدول العربية وذلك لعامي 2005-2006

**الجدول رقم (2)**

مؤشر السياسة النقدية
(معدل التضخم)

| الدولة | 2005 | 2006 | التغير في المؤشر (نقاط مئوية) |
|---|---|---|---|
| الأردن | 3.50 | 6.25 | 2.75 |
| الإمارات | 6.20 | 9.30 | 3.11 |
| البحرين | 2.60 | 3.00 | 0.40 |
| تونس | 2.00 | 4.50 | 2.50 |
| الجزائر | 1.64 | 2.53 | 0.89 |
| جيبوتي | 3.10 | 3.60 | 0.50 |
| السعودية | 0.70 | 2.20 | 1.50 |
| السودان | 8.50 | 7.20 | -1.30 |
| سوريا | 7.30 | 10.03 | 2.73 |
| العراق | 31.60 | 64.80 | 33.20 |
| سلطنة عمان | 1.90 | 3.20 | 1.30 |
| قطر | 8.80 | 11.80 | 3.00 |
| الكويت | 4.10 | 3.10 | -1.00 |
| لبنان | -0.70 | 5.60 | 6.30 |
| ليبيا | 2.00 | 3.40 | 1.40 |
| مصر | 11.70 | 4.20 | -7.50 |
| المغرب | 1.00 | 3.30 | 2.30 |
| موريتانيا | 12.13 | 6.20 | -5.93 |
| اليمن | 11.40 | 18.40 | 7.00 |
| الدول العربية | 4.9 | 5.7 | 0.8 |
| مجموع دول الاقتصادات الناهضة والنامية | 5.4 | 5.3 | |
| مجموع الدول المتقدمة | 2.3 | 2.3 | |

- الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من
International Monetary Fund. Regional Economic Outlook. Middle East & Central Asia.May 2007.

ملاحظة: تم استثناء العراق عند احتساب مؤشر الدول العربية

دليل المؤشر: تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

| انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية | انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية | انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية | انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية |
|---|---|---|---|
| 0 | 1 | 2 | 3 |

من الجدولين السابقين نجد أن مؤشر معدل التضخم في سوريا للسنوات 2005-2006 كان يأخذ قيماً مرتفعة وهذا ليس بالمؤشر الايجابي لبيئة الاستثمار،أما بالنسبة للتغير في مؤشر السياسة النقدية لسوريا فيكون: التغير في مؤشر السياسة النقدية = قيمة المؤشر في السنة الحالية – قيمة المؤشر للسنة السابقة

2.73 =10.03-7.30 وبحسب دلالة المؤشر فهو يأخذ القيمة 0 في المؤشر المركّب لمناخ الاستثمار .

**- مؤشر السياسة المالية[14]:**

عادةً ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشرٍ يعبر عن السياسة المالية ويقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتهدف الاقتصاديات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادةً ما يؤخذ على انه يشير إلى استقرارٍ اقتصادي. وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقررها الحكومات ومن ثم يستخدم العجز كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات.

وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز ميزانية الدولة. فقد تزيد الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب ، أو فرض ضرائب جديدة الأمر الذي يسيء إلى الأوضاع العامة. و قد تخفض الحكومة من إنفاقها الاستثماري،الأمر الذي يترتب عليه إفساد المناخ الاستثماري لكل من الاستثمار الخاص و العام والأجنبي .وتعطى درجات تغير المؤشر على النحو الآتي:

دليل المؤشر: تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

| انخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية | انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية | انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية | انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية | ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية | ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية | ارتفاع بأكثر من 10 نقاط مئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | 2 | 1 | 0 | 1- | 2- | 3- |

**الجدول رقم (3)**

مؤشر سياسة التوازن الداخلي

(عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

| الدولة | 2005 | 2006 | التغير في المؤشر (%) |
|---|---|---|---|
| الأردن | 5.29 | 4.39 | 0.90- |
| الإمارات | (11.92) | (14.77) | 14.77- |
| البحرين | (5.11) | (7.30) | 7.30- |
| تونس | 2.56 | 1.33 | 1.23- |
| الجزائر | 6.33 | 8.45 | 2.12 |
| جيبوتي | (0.20) | (0.60) | 0.60- |
| السعودية | (18.82) | (22.27) | 22.27- |
| السودان | 2.49 | 4.01 | 1.52 |
| سوريا | 5.08 | 3.30 | 1.78- |
| العراق | (23.39) | (19.54) | 19.54- |
| سلطنة عمان | (2.55) | (7.71) | 7.71- |
| قطر | (23.73) | (18.70) | 18.70- |
| الكويت | (30.55) | (32.00) | 32.00- |
| لبنان | 8.66 | 13.43 | 4.77 |
| ليبيا | (28.14) | (40.68) | 40.68- |
| مصر | 9.59 | 7.93 | 1.66- |
| المغرب | 3.97 | 1.69 | 2.28- |
| موريتانيا | 7.09 | (36.37) | 43.46- |
| اليمن | 1.21 | (1.71) | 2.92- |

- الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من

International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Middle East Central Asia,May 2007.

ومن الجدول رقم (3) نستنتج بأن كان هناك عجز في الميزانية في سوريا ومقداره
3.30-5.08=-1.78
وبحسب دلالة المؤشر فهو يأخذ القيمة 1 في المؤشر المركّب لمناخ الاستثمار .

**- مؤشر سياسة التوازن الخارجي[14]:**

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضا حصيلة عمليات ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات. وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي. وتوضح الأدبيات المتخصصة أن العبرة فيما يتعلق بهذا المؤشر تكمن في عدم قابلية العجز للاستمرار وانه لا توجد قاعدة جامدة تبين حجم العجز الذي يمكن تحمّله. وكما هو معروف فان هنالك تقابلاً كاملاً بين العجز الخارجي والعجز الداخلي وتعتمد إدارة العجز الخارجي اعتماداً حرجاً على أسعار الصرف على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات. فقد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، غير أن هذا التخفيض سيترك آثاراً سلبية في المناخ الاستثماري، حيث أن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية وقد تؤدي إلى اللجوء إلى الدولرة وما يتبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات. وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع أسعار الواردات الرأسمالية. ويزداد هذا الأثر السلبي على المناخ الاستثماري كلما زادت حاجة المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة.

وفي المقابل قد لا يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة إذا لم تتح لها فرص النفاذ إلى السوق الخارجية، وإذا لم تكن السلع القابلة للتصدير على درجة كبيرة من الجودة والانخفاض في السعر كي تستطيع المنافسة. كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة إجراء دراسات جدوى دقيقة وقد تُعرّض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة، وهذا ما يفسد المناخ الاستثماري.وقد كانت قيم هذا المؤشر للدول العربية ولعامي 2005–2006 كما هي واردة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (4)**

مؤشر سياسة التوازن الخارجي
(عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

| الدولة | 2005 | 2006 | التغير في المؤشر (نقاط مئوية) |
|---|---|---|---|
| الأردن | 17.78 | 13.38 | 4.40 - |
| الإمارات | (14.74) | (20.31) | 20.31 - |
| البحرين | (11.77) | (11.94) | 11.94 - |
| تونس | 1.04 | 2.83 | 1.79 |
| الجزائر | (20.83) | (25.30) | 25.30 - |
| جيبوتي | (1.20) | (8.90) | 8.90 - |
| السعودية | (29.17) | (27.51) | 27.51 - |
| السودان | 10.05 | 9.97 | 0.08 - |
| سوريا | (1.07) | (2.38) | 2.38 - |
| العراق | (4.66) | (3.83) | 3.83 - |
| سلطنة عمان | (15.29) | (19.93) | 19.93 - |
| قطر | (10.43) | (4.72) | 4.72 - |
| الكويت | (40.52) | (43.08) | 43.08 - |
| لبنان | (3.49) | (12.35) | 12.35 - |
| ليبيا | (34.94) | (46.06) | 46.06 - |
| مصر | (3.25) | (1.63) | 1.63 - |
| المغرب | (2.26) | (3.75) | 3.75 - |
| موريتانيا | 0.19 | 0.00 | 0.19 - |
| اليمن | (3.82) | (7.80) | 7.80 - |

- الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من
International Monetary Fund. Regional Economic Outlook. Middle East Central Asia.May 2007.

دليل المؤشر: تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

| انخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية | انخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية | انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية | انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع 2 نقطة مئوية | ارتفاع العجز من 2.5 إلى أقل من 5 نقاط مئوية | ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية | ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | 2 | 1 | 0 | 1- | 2- | 3- |

ومن الجدول رقم 4 نجد أن التغير في مؤشر سياسة التوازن الخارجي لسوريا يعادل 2.38-

ودلالة المؤشر تكون (1). وبالاعتماد على الدرجات التي تأخذها قيم هذه المؤشرات الثلاثة (مؤشر السياسة النقدية، ومؤشر سياسة التوازن الداخلي و مؤشر سياسة التوازن الخارجي) نستطيع الوصول إلى المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار وفي كل الدول العربية .

**الجدول رقم(5) المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار للدول العربية عام 2006**

| الدولة | درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي | درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي | درجة مؤشر السياسة النقدية (التضخم) |
|---|---|---|---|
| الأردن | 0 | 3 | 0 |
| الإمارات | 3 | 3 | 0 |
| البحرين | 3 | 3 | 0 |
| تونس | 1 | -1 | 0 |
| الجزائر | 1 | 3 | 0 |
| جيبوتي | 0 | 3 | 0 |
| السعودية | 3 | 3 | 0 |
| السودان | 1 | 0 | 1 |
| سوريا | 1 | 1 | 0 |
| الصومال | .. | .. | .. |
| العراق | 3 | 3 | 0 |
| سلطنة عمان | 3 | 3 | 0 |
| فلسطين | .. | .. | .. |
| قطر | 3 | 3 | 0 |
| الكويت | 3 | 3 | 1 |
| لبنان | 1- | 3 | 1 |
| ليبيا | 3 | 3 | 1 |
| مصر | 1 | 1 | 2 |
| المغرب | 1 | 3 | 0 |
| موريتانيا | 3 | 0 | 2 |
| اليمن | 2 | 3 | 0 |
| المتوسط 2006 | 1.789 | 2.26 | 0.42 |
| المؤشر المركب لعام 2006 | 1.489 | | |

مصادر قطرية

دليل المؤشر المركب

| اقل من 1 | من 1 إلى 2 | اعلى من 2 إلى 3 |
|---|---|---|
| عدم تحسن في مناخ الاستثمار | تحسن في مناخ الاستثمار | تحسن كبير في مناخ الاستثمار |

و يحتسب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لسوريا على الشكل التالي :

المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لسوريا=

(درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي + درجة مؤشر التوازن الداخلي +درجة مؤشر السياسة النقدية)/3

=(1+1+0)/3=3/2=0.66 وهي قيمة اقل من الواحد الصحيح لذلك فلم يكن هناك تحسن في المناخ الاستثماري السوري. بينما وعلى سبيل المثال لو حسبنا المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الكويت لكان يساوي (3+3+1)/3=2.33 (وهي قيمة بين 2-3) لذلك هناك تحسن كبير في المناخ الاستثماري في الكويت. ومن هنا نتوصل إلى نتيجةً مفادها ضرورة تحسين المناخ الاستثماري في سوريا بهدف تهيئة البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات المباشرة والعمل على إزالة العقبات التي صدّت دخول الاستثمارات المباشرة إلى سوريا.

## الاستنتاجات والتوصيات:

**الاستنتاجات:**

- هناك ثلاث قنوات مالية يمكن من خلالها الحصول على الموارد الأجنبية لتمويل الاستثمار وهي القروض والمحافظ الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر هذه القنوات فاعلية لتعزيز النمو القابل للاستمرار نظرا لطبيعته طويلة الأمد.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مكملة للاستثمار المحلي، إضافة إلى انه يؤدي إلى اكتساب المزيد من الكفاءة من خلال استخدام التقنية الملائمة.
- هناك اختلاف في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول العربية ،فهناك دول تجتذب كميات أكبر بكثير من الدول الأخرى.
- انخفاض حصة سوريا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بحصة الدول الأخرى.
- لدى احتساب قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار للدول العربية وبين العامين2005-2006، نجد تحسن في المناخ الاستثماري لبعض الدول العربية مثل الكويت، وعدم تحسن في المناخ الاستثماري لدول أخرى ومنها سوريا.
- هناك ضعف في المناخ الاستثماري في سوريا بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى مثال الكويت.

**التوصيات:**

- العمل على تحقيق استقرار في السياسات الاقتصادية الكلية:حيث يعتبر التضارب بالقوانين الاقتصادية عامل منفر للاستثمار.
- ضرورة تكامل السياسات المالية و النقدية و التشغيلية و الصناعية و التجارية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية .
- تقييم تجارب الدول الأخرى في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من التجارب الناجمة في هذا المضمار.
- إقامة الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية سواء بين الدول العربية فيما بينها أو بينها و العالم الخارجي ،حيث أن من شأن هذه الاتفاقيات أن تؤدي إلى المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالإضافة إلى كل الجهود الرامية إلى تشجيع الاستثمار، لابد من إصلاحات وتحسينات كبيرة تشمل النظام المالي السوري بما يتضمنه من القطاع المصرفي، السوق المالية وشركات التأمين.

**المراجع:**

[1] *سورية أخر الدول العربية في الاستثمار الأجنبي المباشر*. 2008/12/11،2008/12/29
<http://www.Syria-news.com/readmynews.php?sy-seq=66121>

[2] خضر، حسان . *الاستثمار الأجنبي المباشر – تعار يف و قضايا* ،سلسلة جسر التنمية ، العدد الثاني و الثلاثون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،2004.

[3]حسين، ناجي بن .*تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر* ،مجلة علوم إنسانية،العدد 24، 2005 .

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . *الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية* ، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية،إصدارات1999،الكويت.

[5] بابكر، مصطفى . *تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر* ، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر ، 2004 .

[6] *تقرير الدول النفطية في طليعة الدول العربية المستقطبة للاستثمار الأجنبي*.2008/10/10،2008/11/21
<http://www.kuna.net.kw/newsagenciespublicsite/ArticleDetails.aspx?id=1943114&language=ar>

[7] اونكتاد: *الدول النفطية في مقدمة الدول المستقطبة للاستثمار عربيا* . 2009/1/22.2009/2/11
<http://www.arabnet5.com/?c=2&id=18010>

[8] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات . *الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي واتجاهاته في الدول العربي وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2008*، السنة السادسة والعشرين، العدد الفصلي الثالث، أيلول، 2008.

[9]الاسرج.حسين عبد المطلب،*سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية* ،بنك الكويت الصناعي،العدد83، 2005 .

[10] د البيلاوي.حازم–عاكوم.إبراهيم–برنية.محمد يسير، *المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي* ، صندوق النقد العربي ، دراسة معدّة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة ، 2005 .

[11]علي عبد القادر.علي، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر* ،سلسلة جسر التنمية بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت ،تموز،2004.

[12]المسلم،محمد.*الفرص المتاحة للقطاع الصناعي في ظل تدفق الاستثمارات الأجنبية*،مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي ،2001، 22.

[13] صندوق النقد العربي.*التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2002*.

[14] البياتي، فارس رشيد.*التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي*،أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عمان، 2008.